الفصل الأول

ماهية التدريس العادل
وفلسفته، ومتطلباته

الفصل الأول

ماهية التدريس العادل، وفلسفته، ومتطلباته

مما لا شك فيه أن العدل بصفة عامة قيمة متطلبة لكل أفراد المجتمع وفي شتى شئون ومجالات الحياة، كالمجال التدريسي لفئة المعلمين خاصة داخل الفصل الدراسي الذي من المفترض أن يضم فئات متنوعة من التلاميذ ذوي القدرات والاحتياجات المتباينة، وتلك القيمة إذا ما توفرت لدى المعلم خاصة في الفصول الدراسية الشاملة ساهم ذلك في تحقيق التعليم الشامل للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

فالتدريس كمهنة لها قيمها وأخلاقياتها حينما ترتبط بقيمة العدل تصبح ذات جدوى وفائدة تربوية فالتدريس فيه أقوال وقد قال تعالى{وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ } (الأنعام: آية١٥٢) وفيه حكم على أداءات التلاميذ، وقد قال تعالى{وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ} (النساء: آية٥٨) ولذا فقد أمر به الله تعالى بقوله {إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ } (النحل: آية٩٠)، وعليه من المتطلب أن يكون ذلك التدريس عادلاً لكل التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة سواء في أقوال المعلم معهم، وفي سلوكياته وأحكامه عليهم، حتى يشعر كل التلاميذ بالعدل في المعاملة الصفية وبالتالي يقبلون على التعلم والمشاركة في أنشطته والاستمرارية في الحضور في الفصول الدراسية الشاملة، فالتعامل بين الجميع سواء دون النظر لإعاقة أو غيرها.

* التدريس العادل، الماهية والفلسفة:

إن التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة من أهم عوامل نجاح التعليم الشامل لكل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، فلا تمييز أو تفرقة بينهم وبين التلاميذ العاديين فالجميع أعضاء في فريق التعليم في المدرسة الشاملة، فالمعلم في ظل هذا النوع من التدريس مسئول عن كل التلاميذ الذين لهم الحق في التعليم ذو المسار التعليمي الواحد، فلا تجاهل ولا إهمال لفئة ذوي الإعاقات داخل الفصل، ولا إعراض عنهم، ولكن قبول وتفاعل وتعاون ومشاركة لهم في مواقف التدريس كغيرهم من التلاميذ الآخرين في المدرسة الشاملة، فهو تدريس على أساس الاحتياجات وليس الإعاقات، التي يسعى المعلم إلى تلبيتها لكل التلاميذ بالطرق المناسبة، وهذا النوع من التدريس العادل تقوم فلسفته على:

١- تقديم تعليم مكافئ لكل التلاميذ.
٢- المساواة في فرص التعليم ومواقفه بين جميع التلاميذ.
٣- تحقيق المواطنة الصفية لكل التلاميذ أعضاء الفصل الدراسي.
٤- تدعيم الحق في التعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة.
٥- تأكيد التفاضل بين كل التلاميذ على أساس القدرات التعليمية.

ولذلك فإن المعلم الذي يمارس التدريس العادل داخل الفصول الدراسية الشاملة يقوم بالعديد من الإجراءات منها:

١- يوزع اهتمامه بين كل التلاميذ.
٢- يساوي بين كل التلاميذ في فرص التعلم.
٣- يقدم الدعم التعليمي لكل أعضاء الفصل الدراسي.
٤- يشجع ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الشامل.
٥- يشرك كل التلاميذ في أنشطة الفصل الدراسي.

٦- يتعامل مع المعاقين وفق قدراتهم وليس إعاقتهم.
٧- يقيم كل تلميذ في ضوء مستواه وليس بمقارنته بغيره.
٨- يتعامل مع كل التلاميذ على أنهم أعضاء في الفصل الدراسي.
٩- ييسر التفاعل بين كل التلاميذ داخل الفصل الدراسي.

فمن المقبول تربوياً بصفة عامة أن تراعي من قبل المعلمين الفروق الفردية بين التلاميذ داخل الفصول الدراسية، لكن ذلك لفترات طويلة يخص إما تلاميذ مدارس التربية العامة، أو تلاميذ مدارس التربية الخاصة كل على حدة، ولكن مع التحول نحو التربية الشاملة، والقضاء على ثنائية التعليم، والتعليم ذو المسار الواحد لكل التلاميذ داخل بيئة دراسية واحدة تضم كل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، الأمر قد يختلف ذلك لتنوع طبيعة وفئات التلاميذ في مجتمع دراسي جديد على معلم التربية العامة الذي من المتطلب منه قبول التلاميذ المعاقين في الفصل الدراسي العام والاعتراف بهم، فأصبحت الفروق الفردية واسعة تتطلب مقابلة عادلة تلبي من خلالها احتياجات كل التلاميذ، من هنا فإن الأمر يستوجب تدريساً عادلاً يشمل كل الفئات المتعلمة داخل الفصل الدراسي الشامل.

فالتدريس العادل من جانب المعلمين يصبح أكثر أهمية ذلك في حالة التعليم الشامل الذي يجمع التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة معاً، حتى تحدث المساواة التعليمية وتكافؤ الفرص التربوية بين هذه الفئات، وعليه يزداد قبول التلاميذ في هذا النوع من التعليم، وأيضا يظل استمرار هؤلاء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة قائماً لمباشرة العدل التدريسي بينهم في ضوء معايير لهذا التدريس العادل الذي يعد متطلباً لتحقيق التعليم الشامل.

إن تبني معلم التربية العامة في الفصول الدراسية الشاملة لطرق واستراتيجيات تدريسية تعتمد على مشاركة كل التلاميذ في مواقف التعلم،

والاستفادة من تكنولوجيا تعليم معينة على التعلم المكافئ، والاعتماد على مقاييس تقويم مناسبة لكل التلاميذ العاديين والمعاقين، إضافة إلى إشراك كل التلاميذ في وضع البرنامج التعليمي المناسب واختيار الخبرات المتعلمة، وتوفير الدعم اللازم لكل المتعلمين، أيضاً تواجد التعاون المستمر بين كل أعضاء فريق التعلم، كل ذلك من شأنه أن يحقق تدريساً عادلاً في الفصول الدراسية الشاملة.

فالتدريس العادل إذا ما تحقق لكل التلاميذ داخل الفصل الدراسي الشامل بالشكل المطلوب بما لا يشعر معه التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بالتجاهل أو بالإهمال بعض الشئ، بل يشعرون في المقابل بالقبول والاعتراف من بقية أعضاء الفصل الدراسي، كونهم أعضاء فاعلين فيه ومشاركين في أنشطته، ذلك يحقق نجاحاً للشمول التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التربية العامة.

فالإعلان عن تقدم التلميذ المعاق في الفصل الدراسي الشامل، ومشاركته إدارة الفصل، والقيام بالتكليفات التي يمكن للتلميذ العادي القيام بها وغير ذلك يعبر عن تحقيق مؤشرات التدريس العادل بين كل التلاميذ دون تمييز بينهم بالقدر الذي يحقق التقارب والاندماج بين جميع الفصل الدراسي من أجل تحقيق تعليم فاعل لهم.

لكن في المقابل فإن معلم التربية العامة حتى يمكنه تحقيق التدريس العادل داخل الصف الدراسي لكل التلاميذ من الضروري أن يتوافر لديه عدة أمور منها:

١- يكتسب مهارات التدريس الشامل.
٢- يقبل تماماً كل التلاميذ داخل الفصل.
٣- يتعاون مع معلم التربية الخاصة وكل فريق التعليم.
٤- يدرب جيداً على فنيات التعليم الشامل.
٥- يكتسب المعرفة بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وخصائصهم.
٦- يدرك فلسفة التعليم الشامل وأهدافه وطرقه التدريسية.

٧- يعي قيم التدريس العادل والشامل ويمارسها.

إن الأصل في فلسفة التعليم الشامل هو تحقيق العدالة بين كل التلاميذ بهدف إحداث التعليم العادل لذوي الاحتياجات الخاصة في نفس المسار التعليمي كبقية التلاميذ الآخرين، وهذا التعليم العادل المكافئ لن يحدث إلا بإجراءات صفية تدريسية عادلة بين جميع التلاميذ أعضاء الفصل الدراسي الشامل، وبدون إحداث مثل هذه العدالة التدريسية لن يكون الشمول التعليمي ناجحاً أو وظيفياً وستبقى العزلة والتمييز موجودين على المستوى الداخلي، وسوف يظل الشمول الشكلي هو القائم داخل المدرسة الشاملة دون تحقيق الأهداف الأساسية من هذا التعليم، وأهمها تنمية المهارات الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة وشمولهم في الحياة المدرسية مع العاديين والمجتمع.

ولكن كيف يتحقق التدريس العادل من خلال سلوكيات المعلم في الفصل الدراسي دون وجود الإمكانات التي تسهم في إحداثه بدرجة فعالة مع كل التلاميذ؟ وعلى سبيل المثال، التعلم الشامل الأزهري الذي يضم المعاقين بصرياً، لا تتوفر له معلم تربية خاصة، وحجرة مصادر، وتدعيم تعليمي للمعاقين، وتعاون مع المعلمين، وعدم توافر مهارات التدريس الشامل والتعاوني في فصول التربية الشاملة، وغياب المرشد التعليمي للمعاقين بصرياً وكذلك نقص التكنولوجيا المساعدة في تعليم ذوي الإعاقة البصرية، وقصور لدى المعلم في الوعي بفلسفة التعليم الشامل وخصائص مثل هؤلاء التلاميذ، مع كل هذه المعوقات هل من المتوقع أن يقوم معلم التربية العامة بمثل هذا التدريس العادل؟ اعتقد أنه يصعب ذلك، إذ الأمر بنجاح التعليم الشامل في مثل هذه الأحوال يتطلب توافر البيئية الصفية المناسبة ومتطلباتها المسبقة في المعلم وأعضاء فريق التعليم لتقديم التدريس العادل من أجل إنجاح التعليم الشامل.

وعندما يشارك التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في مهام الفصل الدراسي، ويأخذون نفس الرعاية والاهتمام، ويشاركون في نفس البرامج التشويقية والأنشطة اللاصفية ويدرك تدريبات منزلية مثل العاديين وتحدد له نفس أهداف التدريس، ونفس جوانب التعلم ومحتواه إلى آخره يكون بذلك توجه نحو تحقيق التدريس العادل معهم داخل الفصل الدراسي.

فقابلية المعلم العام لممارسة التدريس في بيئة الشمول تفرض عليه إظهار سلوكيات العدالة التدريسية مع كل فئات الفصل الدراسي الشامل دون الاهتمام بفئة عن غيرها، فالجميع أعضاء متساوون في الحقوق التعليمية داخله وعليهم نفس أداء الواجبات والمهام التعليمية وفق قدراتهم وفي ضوء معايير الإنجاز المحددة سلفاً من قبل المعلم، على أن يوفر لكل فئات الصف الدراسي الفرص التعليمية المتكافئة والتدعيم الكافي ليصل كل منهم لمستوى الإنجاز الأكاديمي والاجتماعي المناسب لهم.

إن التساوي في الحقوق التعليمية كمبدأ تدريسي من أجل العدالة لا يعني التناقض أو إلغاء المبدأ النفسي التربوي وهو الفروق الفردية في التعلم والاحتياجات التعليمية المتباينة بين الدارسين بمختلف فئاتهم، إنما يعني الإتاحة المتساوية في فرص التعليم لكل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة في ظل استراتيجيات تدريسية تتيح للجميع ممارسة مواقف التعلم كل وفق قدراته وصولاً إلى حد الكفاية من الإنجاز الأكاديمي والاجتماعي أو حد الكفاءة والتميز، أو عدم الوصول إليهما، وفي هذه الحالة يتطلب التدريس العادل توفير فرص التدعيم التعليمي المناسب لمثل فئات التلاميذ التي تجد صعوبة في إنجاز مهام التعلم سواء كان تدعيماً داخل الصف أو خارجه من أجل إنجاح التعليم الشامل لكل التلاميذ متنوعي القدرات التعليمية. فالتدريس العادل، توجه نحو مزيد من الفعالية في المشاركة

العادلة من جانب كل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة في فعاليات الصف الدراسي، لأنه يدعم:

١- فرص متكافئة من المساواة التعليمية.
٢- البيئات الصفية العادلة.
٣- الحقوق التعليمية لكل التلاميذ.
٤- طرق التدريس النشطة.
٥- التفاعل الصفي المستمر بين مجتمع الفصل.
٦- التنوع في مجتمع الفصل الدراسي.
٧- ضمان المشاركة الكاملة لكل التلاميذ في التعلم.
٨- التميز في الأداء دون التمييز بين المتعلمين.
٩- قيم العدل في التدريس.
١٠- التعاون بين فريق التعليم في المدرسة.
١١- فلسفة الشمول التعليمي بين التلاميذ.
١٢- تلبية كل الاحتياجات التعليمية للمتعلمين.
١٣- الفروق الفردية بين كل التلاميذ.
١٤- قبول انتماء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في البيئة العادية.
١٥- مبدأ المواطنة الصفية لكل التلاميذ.
١٦- التعاون في التدريس بين المعلمين وفي التعلم بين المتعلمين.
١٧- نمذجة العدالة في التدريس من جانب المعلمين مع الدارسين.

فإن التدريس العادل من المفترض أن يحقق:

(١) تلبية لكل احتياجات التلاميذ داخل الفصل الدراسي الشامل بنفس الدرجة من الرعاية والاهتمام، وبتكافؤ من الفرص التعليمية الذي يحقق ما لدى فئات التلاميذ من متطلبات من جانب المدرسة الشاملة وفريق التعليم بها.

(٢) إعادة بناء وتنظيم الفصل الدراسي الشامل بما يسهم في تطبيع اجتماعي كامل بين كل فئات التلاميذ فيه، وبما يقلل من العزلة التي قد توجد بينهم، ويزيد من فرص التفاعل بين كل المتعلمين بعضهم البعض العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة لتحقيق مفاهيم التميز والجودة في الفصل الدراسي الشامل من حيث تنظيمية والتفاعلات فيه، وإدارته، واستراتيجيات التدريس.

(٣) تبني متميز لكافة استراتيجيات التدريس التي تجمع بين فئات التلاميذ داخل الفصل الدراسي الشامل، وتكون حول أهداف وقيم مشتركة تنمي لديهم ثقافة التعلم خاصة استراتيجيات التدريس القائمة على التعاون وعمل الفريق كالتعلم التعاوني والتدريس التعاوني.

(٤) بناء ثقافة إيجابية تدعم العمل بين التلاميذ بعضهم البعض وتقبل الآخرين داخل الفصل الدراسي الشامل، كما يدعم التعاون بين كل أعضاء فريق التعليم في المدرسة الشاملة، وتحترم كل الآراء والأفكار للتلاميذ بمختلف فئاتهم، وتعطي اهتماماً لكل فئات التلاميذ بنفس الدرجة دون تفرقة، في ظل ثقافة من الاحترام والثقة المتبادلين.

(٥) تجمع الفئات متنوعة من التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل حول تحقيق أهداف معينة يتعلمونها بطريقة تعاونية تقلل من الانعزالية فيما بينهم، ويعطي التدريس العادل في ذلك الفرصة لكل التلاميذ للمشاركة في مجتمع التعلم بنفس الفرص التعليمية.

(٦) نفس مستويات الأداء المتوقعة من كل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي الشامل مع توفير كافة الطرق لتحقيقها، وتبنى محكات التقويم العادلة بين كل التلاميذ دون تمييز في ظل مخرجات تدريسية جيدة تنمي جوانب التعلم لدى كافة التلاميذ في مواقف التعلم.

والتدريس العادل يتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع الفصل الدراسي الشامل، وهذه العلاقات قد تكون بين:

١- المعلم والتلاميذ على مختلف فئاتهم.

٢- التلاميذ متنوعي الفئات بعضهم البعض.

٣- المعلمين داخل فريق التعليم في المدرسة الشاملة.

ذلك لأن هذه العلاقات الاجتماعية وما تتطلبه من تفاعلات يومية داخل المدرسة والفصل الدراسي الشامل تؤثر بدرجة كبيرة على ما يلي:

(١) اختيار الاستراتيجيات التعليمية المستخدمة داخل الصف الدراسي، فمثلاً في حالة إيجابية التفاعلات والعلاقات بين التلاميذ فذلك يشجع المعلم على استخدام إستراتيجية التعلم التعاوني أو تعلم القرين، كذلك في حالة إيجابية العلاقة بين المعلمين بعضهم البعض فهذا يدعم إستراتيجية التدريس التعاوني.

(٢) تدعيم الاتجاهات الإيجابية بين أعضاء فريق التعليم، وأعضاء الفصل الدراسي الشامل بما يحقق إنجازاً ونجاحاً للتعليم الشامل في المدرسة الشاملة لكل التلاميذ، فيؤدي إلى توسيع قاعدة هذا النوع من التعليم من أجل العدالة التعليمية بين كل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة أعضاء المجتمع الواحد.

(٣) تنمية المهارات الاجتماعية لكل من التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة بما يمكنهم من توظيفها خارج محيط المدرسة والفصل الدراسي الشامل، ويحقق مبدأ المساواة بين كل أعضاء هذا الفصل دون تمييز بينهم.

(٤) تحقيق مبدأ العدالة في التدريس بين كل التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل، فإذا ما كانت الاتجاهات بين المعلم وذوي الاحتياجات الخاصة إيجابية كالتلاميذ العاديين فإنه يسعى إلى تحقيق العدل في التدريس داخل الفصل الدراسي لبقية التلاميذ العاديين.

(٥) نجاح التعليم الشامل لكل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة مع التلاميذ العاديين داخل الفصول الدراسية الشاملة، بما يضمن تحقيق العدالة التعليمية بين كل التلاميذ.

كما أن أولياء أمور التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة يمكنهم الحكم على مستوى العدالة في التدريس مع أبنائهم داخل الفصول الدراسية الشاملة ذلك من خلال استفتائهم حول ذلك في ضوء بعض العبارات الدالة على سلوكيات المعلم العادلة تدريسياً التي توجه إليهم للاستجابة عليها مثل:

*** معلم الفصل الدراسي الشامل الذي يعد ابنكم عضواً فيه:**

١- أظهر سعادة بقبوله فيه.
٢- يداوم الاتصال بكم حول تعليمه.
٣- يشرككم في تعليم وتعزيز هذا التعلم.
٤- يعطيه أنشطة منزلية مناسبة.
٥- يمتدحه ابنكم في تعامله معه.
٦- يدعم تعليم ابنكم في الفصل الشامل.
٧- يظهر اتجاهاً إيجابياً نحوه.

٨- يعزز تعلمه.
٩- يتفاعل معه صفياً ولا صفياً.
١٠- يقدم مقترحاته لضمان نجاح التعليم الشامل له.
١١- يستخدم استراتيجيات تعليم مناسبة له.
١٢- يهتم به بشكل مناسب.
١٣- يستمع إليه ويناقشه كالآخرين.
١٤- يعلن عن تقدمه كغيره من العاديين.
١٥- يحدد احتياجاته بدقه ويعمل على تلبيتها بكافة المعينات.
١٦- يخاطبه وفق قدراته وبما يناسبه.
١٧- يتعاون مع مساعدة في تدعيم التعلم.
١٨- يكلفه بمهام تعليمية كبقية زملائه في الفصل.
١٩- يدعم تعلمه تعاونيا وفردياً.

إن مثل هذه العبارات تسهم في تعرف مدى عدالة المعلم في التدريس من وجهة نظر أولياء الأمور لذوي الاحتياجات الخاصة من التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة، والحكم على سلوكياته من ناحية العدالة في التدريس من أجل تعليم شامل لهم.

ولذلك حينما نلاحظ المعلم في الفصل الدراسي الشامل، ونكتشف في أدائه التدريسي سلوكيات صفية مثل:

١- تحدثه مع كل التلاميذ بطرق تناسبهم.
٢- اهتمامه الشخصي بكل التلاميذ.
٣- يصاحب كل التلاميذ في الفصل.
٤- يساعد كل المتعلمين على العمل التعاوني معاً.

٥- تعطي كل التلاميذ في الفصل نفس مهام التعلم ويدعم تعلمهم.
٦- تقبل كل تساؤلات واقتراحات كل فئات التلاميذ وآرائهم في الصف.
٧- يسمح لكل التلاميذ استخدام معينات التعلم في الفصل الدراسي.
٨- يسمى كل التلاميذ بأسمائهم أثناء التفاعلات الصفية.
٩- يشرك كل التلاميذ معه في مهام التعلم الصفي وإستراتيجيات التدريس.

من الممكن أن نحكم على عدالته التدريسية مع كل فئات التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة منهم داخل الفصل الدراسي الشامل.

كذلك فإنه من الممكن أن يستفتي التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة حول مدى عدالة المعلم في التدريس داخل الفصل الدراسي الشامل، كأن يوجه لهم بعض العبارات التالية، وفي حالة الإجابة أو الاستجابة عليها بطريقة إيجابية أو سيكون مؤشراً في الحكم بنعم على عدل المعلم في التدريس، مثل:

*** المعلم في الفصل الدراسي:**

١- صديق لي.
٢- متعاون معي.
٣- يساعدني في التعلم.
٤- يخاطبني باسمي.
٥- يحادثني باستمرار.
٦- يعلن عن تقدمي في الفصل.
٧- يهتم بي.
٨- يشركني في التعلم دائماً.
٩- يعزز تعلمي جداً.
١٠- يقبل أسئلتي ويجيب عليها.

١١- يشعرني بأنني شخص غير معاق.
١٢- يحبني كزميلي غير المعاق.
١٣- يلبي احتياجاتي كالآخرين.
١٤- يشجع الفصل على قبولي.
١٥- يعترف بقدراتي ويعلنها للآخرين.
١٦- يرحب بي في الفصل.
١٧- يدعم قولي في الفصل الدراسي.
١٨- يعاملني كشخص عادي.
١٩- يوجه لي أسئلة.
٢٠- ينبته لآرائي وأفكاري.
٢١- يمدحني عند الضرورة.

إن من معايير تحقيق التدريس العادل في الفصول الدراسي الشاملة، ما يسمى امتلاك المعلم العام ومساعدة ثقافة الفصل الدراسي الشامل، وهي التي ترتبط بـــ:

١- تكوين أو تشكيل هذه الفصول.
٢- خصائص أعضاء هذه الفصول وسيكولوجياتهم.
٣- ماهية هذه الفصول وبنيتها.
٤- كيفية تنظيم هذه الفصول لتناسب كل فئات التلاميذ.
٥- نوعية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بها.
٦- طبيعة تكنولوجيا التعلم ومعيناتها المناسبة لها.
٧- إستراتيجيات التدريس الملاءمة لتنوع بيئة هذه الفصول.
٨- الوعي بالحقوق التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة بها.
٩- اتجاهات أعضاء هذه الفصول نحو التعليم الشامل ونحو بعضهم البعض.

١٠- الفلسفة التي تقف وراء هذه الفصول وبنائها.
١١- الفروق بينها وبين الفصول الدراسية الأخرى كفصول التربية الخاصة.
١٢- الدور التعليمي له كمعلم ولمساعدة داخل هذه الفصول الدراسية.
١٣- تطوير هذه الفصول لإنجاح التعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة.
١٤- الوعي بهندسة بناء الفصول الشاملة لتناسب ذوي الاحتياجات الخاصة.
١٥- توفير الأمان الصفي بها ليناسب ذوي الاحتياجات الخاصة.
١٦- الوعي بمسميات هذه الفصول الدراسية (الشاملة، الجامعة، العامة، الدمج الشامل...).
١٧- كيفية تعديل هذه الفصول لتناسب تنوع فئات التلاميذ وإستراتيجيات التدريس المستخدمة.

فامتلاك المعلم العام ومساعدة لهذه الثقافة بقدر مناسب يساعدهما على تحقيق العدالة التدريسية لكل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة ويسهم في فعالية الشمول التعليمي لفئات ذوي الإعاقة بها بجانب التلاميذ العاديين في مسار تعليمي واحد مكافئ يعبر عن المساواة في الفرص التعليمية بينهما، ويعد مؤشراً إيجابياً على تحقيق العدالة التعليمية في المدرسة الشاملة لكل التلاميذ.

فالتدريس العادل يتطلب تفاعلاً صفياً قائم على المشاركة بين جميع التلاميذ الموجودين في غرفة الصف الدراسي على مختلف فئاتهم، وبين جميع المعلمين المتعاونين في البيئات الدراسية الشاملة، وأن يبنى على تطوير العمل بروح الفريق المتعاون بين جميع أعضاء التعليم بما يسهم في تعميق قيمة الانتماء للصف الدراسي لجميع التلاميذ خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة منهم، وإنشاء علاقات يسودها التفاهم بين المعلمين والتلاميذ، وبين التلاميذ أنفسهم العاديين وذوي الاحتياجات

الخاصة مع الأخذ في الاعتبار التواصل بين الأعضاء بلغة مناسبة لهم كلغة الإشارة مع المعاقين سمعياً.

كما يتطلب التدريس العادل تنظيماً مادياً ومعنوياً مناسباً لبيئة الصف الدراسي بما يلائم كافة التلاميذ خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة منهم ويناسب حركتهم فيها ويسهل فعاليات التفاعل الصفي بين أعضاء حجرة الصف الدراسي، مع ضرورة تحديد مواضع صفية مناسبة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة تسمح لهم:

١- بحرية الحركة.
٢- بالمشاركة في الأنشطة الصفية.
٣- بالتعاون مع زملائهم والتفاعل معهم ومع المعلمين.
٤- بزيادة التفاعل الصفي داخل حجرة الصف.
٥- بديمقراطية هذا التفاعل الصفي.

كما يتطلب التدريس العادل قبول واحترام مشاعر كل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وأفكارهم، والعدالة والمساواة في توزيع الأدوار والتفاعل الصفي معهم ومع زملائهم أو فيما بينهم بما يشعرهم بالانتماء الحقيقي داخل الصف الدراسي، إضافة إلى استخدام النمط الديمقراطي في إدارة الصف الدراسي القائم على احترام كرامة التلميذ واختياراته، وإتاحة فرص متكافئة للتعلم بين العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، وإقامة علاقات إنسانية طيبة بين المعلم والتلاميذ جميعهم دون استثناء ومراعاة الفروق الفردية بينهم، وتوزيع المسئوليات داخل الصف بين جميع التلاميذ، ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة منهم على التكيف داخل الصف الدراسي وخارجه لإنجاح التعليم الشامل.

كذلك فالتدريس العادل يتطلب توزيعاً عادلاً لوقت التعليم والتعلم داخل الفصول الدراسية الشاملة خاصة فيما يتعلق بفنيات التدعيم التعليمي للتلاميذ سواء العاديين أو غيرهم، ومتطلبات تنفيذ الأنشطة الصفية، وفنيات التقويم الصفي المستخدمة، فعلى سبيل المثال:

التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة داخل الفصول الدراسية الشاملة يحتاجون وقتاً تعليمياً أطول من التلاميذ العاديين عند بعض جوانب التعليم منها:

(أ) احتياجهم لتدعيم تعليمي.

(ب) تنفيذهم لأنشطة تعليمية صفية متنوعة.

(ج) استجاباتهم على الأسئلة الصفية.

(د) مناقشتهم وتفاعلهم الصفي.

ذلك انطلاقاً من تفاوت وتباين القدرات التعليمية فيما بينهم وبين التلاميذ العاديين، ذلك من المهم أن يوضع في الحسبان لدى المعلم العام عند القيام بتخطيط وإعداد الدروس الصفية، فنحن نتوقع أن تكون برهة الانتظار لدى التلاميذ المعاقين أطول قليلاً عن التلاميذ العاديين.

إضافة إلى الاستخدام العادل لوقت التدريس نفسه دون إهداره بما ينم عن تدني في مهارة المعلم لإدارة وقت التعليم والتعلم، هذه المهارة التي تعد مهمة لكل معلمي الفصول الدراسية الشاملة، وفق عناصر السير في الدرس ومراعاة خصائص المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذه المهارة أيضاً تتطلب تدريباً للمعلمين يسهم في تنميتها لديهم بالقدر الذي يسمح بالاستفادة القصوى من الوقت التعليمي وبطريقة عادلة من ناحية:

١- استخدامه كاملاً.

٢- توزيعه بعدالة على:

(٢-١) التلاميذ. (٢-٢) عناصر الدرس.

كذلك فإن التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة يقتضي تحقيق إيجابية صفية للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في هذه الفصول وتجنبهم السلبية فيها دون المشاركة الفاعلة في فعاليات التعليم داخل بيئة الصف الدراسي، بعيداً عن الاكتفاء بمجرد جلوسهم في مقاعد داخل البيئة الصفية لمشاهدة كل أداءات وأنشطة الصف الدراسي للمعلم العام والتلاميذ العاديين، وهذا يعد إهمالاً واستبعاداً لهم في المشاركة التعليمية كما يعد نموذجاً شكلياً للتعليم الشامل يؤدي إلى نفور التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وفشل تحقيق الشمول التعليمي لهم.

فالعدالة التدريسية تتعدى مرحلة الشمول المكاني للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة، لأن الشمول المكاني يعد من قبيل عدالة القبول الصفي، إنما العدالة التدريسية من المفترض أن تحقق الشمول التعليمي التام مكانياً، ومجتمعياً، واصطلاحياً واجتماعياً، وتعليمياً، ووظيفياً يشعر معه التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بالعضوية الاجتماعية الحقيقية في الفصول الدراسية الشاملة كالتلاميذ العاديين، إضافة إلى العدالة في المشاركة الحقيقية لمساعدة المعلم في العملية التعليمية واتخاذ القرارات التعليمية الخاصة بالتلاميذ غير العاديين، في ضوء التدريس التعاوني.

وعليه فالعدالة في التدريس لذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة من المهم أن تكون عدالة:

(أ) موقع مناسب لهم في البيئة الصفية أثناء التعليم.

(ب) موضع ملائم لهم في البيئة الصفية أثناء التعليم.

إن التدريس العادل لا يمايز فيه المعلم العام ومساعده (معلم التربية الخاصة) أثناء بيئة الصف الدراسي الشامل بين التلاميذ العاديين والتلاميذ ذوي الاحتياجات

الخاصة، ولا يفرق بينهم في كل أداءاته التدريسية التي يقوم بها في حجرة الدراسة سواء كانت تتعلق بـ:

- التهيئة للتدريس.
- استخدام الوسائل وتكنولوجيا التعليم.
- استخدام طرق التعليم والتعلم النشط.
- تعزيز الأداء وتشجيعهم عليه.
- التغذية الراجعة.
- التقويم الصفي.
- إعطاء الواجبات المنزلية.
- التكليف بالأنشطة الصفية.
- التفاعلات الصفية والمناقشة.
- توزيع الأدوار التعليمية.
- المناداة الصفية.
- تعديل السلوك الصفي.
- التدعيم التعليمي داخل الصف.

فالتدريس العادل ينطلق من:

١- تقبل عضوية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي.
٢- إيجابية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في أنشطة الفصل.
٣- شمول حقيقي للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي.
٤- فرص تعليم متكافئة، وأنماط تقويم مناسبة لهم.
٥- تحقيق تدعيم تعليمي مناسب لهم، وطرق تدريس نشطة.
٦- إيمان حقيقي من المعلم العام بأنه معلم للجميع.

٧- معينات تعليمية تكنولوجية تتيح لكل التلاميذ فاعلية الفصل الدراسي.

وفي كل الأحوال فإن التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة لابد أن يستشعروا العدالة التدريسية في سلوكيات المعلم العام ومساعده، ذلك في ضوء تكليفهم بأدوار ومهام صفية مناسبة داخل طرق التدريس الفاعلة، والتفاعل الصفي المتوازن بينهم وبين زملائهم العاديين وفريق التعليم، وإتاحة الفرص لهم للمناقشة وعرض آرائهم بلغتهم التي تناسبهم، ومساعدتهم في اكتساب وتنمية مهارات التعلم لديهم في ظل التعليم الشامل مع العاديين في المدرسة الشاملة.

لذلك على المعلم داخل بيئة الصف الدراسي أن يبتعد تماماً عن صنع تمايزات بين التلاميذ العاديين وغير العاديين سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، انطلاقاً من فلسفة التعليم الشامل القائمة على إلغاء التمييز بين فئات التلاميذ إلا على أساس جودة الأداء الدراسي بعد توافر كل متطلبات التعلم لجميع التلاميذ بنفس الدرجة والكيفية، فالتمايز بين فئات التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة من المهم أن يكون على أساس الأداء والإنجاز الأكاديمي والاجتماعي وليس على أساس الإعاقة أو غيرها، فالجميع له حق التعليم في المسار التعليمي الذي يرغبه، وعلى المعلم أن يوفر لكل فئات المتعلمين نفس فرص التعليم داخل الفصول الدراسية الشاملة.

فالعدل في التدريس يكون التمايز فيه على أساس استفادة كل المتعلمين من مدخلات التعليم المتوفرة لهم، بعد تنفيذ عمليات تدريس فاعلة يشترك فيها كل التلاميذ، ثم يقاس مدى جودة مخرجات التعليم لتبين مستويات الإنجاز لهم التي في ضوئها يتم التمايز على أساس جودة الأداء لكل المتعلمين ذوي الاحتياجات المتباينة.

إن مجتمع متنوع كبيئة الفصل الدراسي الشامل بالضرورة سوف يترتب عليه تنوع كبير في الاحتياجات الخاصة لكل أعضائه العاديين وغير العاديين، وهذا التنوع يتطلب من المعلم تكيفاً معه بدرجة مقبولة لتحقيق العدالة في التدريس بين كل فئات التلاميذ داخل الفصل دون تفرقه أو تمييز انطلاقاً من تحقيق المواطنة الصفية.

فهذا التنوع يتطلب من المعلم داخل الفصول لكي يلبي كل احتياجات المتعلمين بعدالة أن ينوع أيضاً في:

١- طرق التدريس المستخدمة.
٢- الأنشطة الصفية.
٣- المثيرات التعليمية.
٤- أنماط التعزيز.
٥- الوسائل وتكنولوجيا التعليم.
٦- التقويم والأسئلة الصفية.
٧- أساليب التهيئة في الفصل.
٨- التكليفات اللاصفية.
٩- الأهداف ومعايير الحكم على تحقيقها.
١٠- لغة الخطاب التدريسي.
١١- أشكال التدعيم التعليمي.
١٢- أشكال التفاعل الصفي.

وعلى ذلك فالتنوع في المدخلات يستلزم تنوعاً في العمليات التدريسية وتنفيذها بعدالة وصولاً إلى مخرجات تعليمية متنوعة في مستويات ومعدلات الإنجاز، وفق الفروق الفردية بين المتعلمين داخل الفصول الدراسية الشاملة لكل

التلاميذ العاديين وغير العاديين من أجل إنجاح سياسات الشمول التعليمي لفئة التلاميذ غير العاديين داخل المدرسة الشاملة.

إن الهدف الأساسي من إتباع المعلم سلوكيات عادلة تدريسياً في الفصول الدراسية الشاملة يكمن في تحقيق ترجمة فعلية لهذه الممارسات داخل بيئة الصف الدراسي وفق معايير المساواة وتكافؤ نفس فرص التعليم لجميع التلاميذ داخل هذه الفصول، بما يدعم نجاح التعليم الشامل وتوحيد المسار التعليمي بعيداً عن توسيع قاعدة الثنائية التعليمية القائمة على التربية الخاصة والتربية العامة وجعل هذه القاعدة قائمة فقط على الفئات التي يصعب معها تنفيذ فلسفة الشمول التعليمي عليها، ويمكن أن ينفذ عليها مبدأ عدالة المكان أو المواضع التعليمية بوضعهم في فصول خاصة داخل المدرسة العامة وليس في مدرسة للتربية الخاصة.

كذلك التدريس العادل يسهم في توسيع قاعدة المشاركة في التعليم الشامل من جانب التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم، لما فيه من تقديم كافة التدعيم التعليمي لمثل هؤلاء التلاميذ بحيث يحقق إنجاز تعليمي أكاديمي اجتماعي في مخرجات المدرسة الشاملة من هؤلاء التلاميذ بحيث تكون مشابهة لمخرجات مدارس التربية الخاصة أو تفوقها، وفي اعتقادنا أنه كلما كانت ممارسات التدريس داخل الفصول الدراسية الشاملة تمثل للعدالة فسوف تكون المشاركة في التعليم الشامل من جانب ذوي الاحتياجات الخاصة كبيرة، فعلى سبيل المثال:

لو أن المعلم نادى على أحد تلاميذه من المعاقين بصرياً مع العاديين قائلاً (ياكفيف) أو (يا ضرير) فهذا قد يؤثر عليه سلباً وقد يترك الفصل الدراسي الشامل، لذلك لابد أن تكون هناك عدالة في المناداة داخل الصف الدراسي كغيره من التلاميذ العاديين.

لذلك على المدرسة الشاملة أن تؤسس للتدريس القائم على العدالة أو التدريس على أساس العدل، حتى يشعر التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بعضوية حقيقية داخلها من خلال ممارسات تدريسية فاعلة في أداء المعلم الصفي.

فالتدريس القائم على العدل، يعد تدريس موجه لكل فئات المتعلمين داخل الفصل الدراسي الشامل لا يستثنى فئة عن غيرها، فممارسات التدريس العادل من شأنها أن تتيح فرصاً تعليمية مكافئة لكل التلاميذ دون تمييز لفئة على الأخرى، فالحق في تدريس عادل من المهم أن يكون مكفولاً لجميع التلاميذ وعلى المعلم أن يؤديه وفق ميثاق شرف الصف الدراسي في نظام التعليم الشامل والذي من أهم جوانبه أنه معلم:

١- لجميع التلاميذ دون استثناء.
٢- يدعم تعليم لكل فئات التلاميذ.
٣- يتفاعل ويتواصل مع كل التلاميذ ويتعاون معهم.
٤- يحترم إنسانية كل المتعلمين.
٥- يوفر عضوية في الصف الدراسي لكل المتعلمين.
٦- يقدر الحق التعليمي لكل فئات التلاميذ.
٧- يمارس رسالة وفق ضمير مهني.
٨- ملتزم بتلبية احتياجات كل التلاميذ.

هذا انطلاقاً من عدالة المدرسة الشاملة في قبولها جميع التلاميذ في نفس المسار التعليمي الواحد والتزامها بتلبية احتياجاتهم المتنوعة، وبالتالي يلتزم المعلم هو أيضاً بتنفيذ تعهدات والتزامات المدرسة الشاملة بتعليم فئة غير العاديين مع العاديين في هذه المدرسة في إطار ما يمكن تسميته "التعليم معاً أو التعلم معاً".

وتعد ممارسة المعلم لسلوكيات التدريس غير العادل مع التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة، من السلوكيات غير المرغوبة التي من الممكن أن تحدث بعض الآثار السلبية لدى التلاميذ مما يعوق نجاح التعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة، ومن بين هذه الآثار:-

١- اكتساب التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة اتجاهاً سلبياً نحو:

(أ) المعلم القائم بالتدريس.

(ب) التلاميذ العاديين.

(ج) التعليم الشامل.

(د) المدرسة الشاملة.

(هـ) التعلم الأكاديمي المرتبط بالمادة الدراسية.

٢- رفض التواجد في الفصول الدراسية الشاملة والعزوف عن الحضور للمدرسة، وبالتالي زيادة الفجوة بين التلاميذ أعضاء المجتمع الواحد، وتدعيم فكرة التمايز وليس التميز في التعليم ما بين التربية الخاصة والتربية العامة.

٣- تدني المهارات الاجتماعية لدى التلاميذ وكذا المهارات الأكاديمية ذات الصلة، وصعوبة إدماج مثل هؤلاء التلاميذ لحياة طبيعية في المجتمع

٤- ضعف التواصل الجاد بين المدرسة وأولياء الأمور، وفقدان أولياء الأمور للثقة في دور المدرسة في اكتساب التلاميذ للقيم والمهارات والمفاهيم اللازمة لتحقيق العدالة التعليمية، وفي بعض الأحيان قد تحدث مصادمات بين المدرسة والمنزل مع غياب مثل هذه السلوكيات العادلة مع أبنائهم.

٥- إسهام المعلم بشكل مباشر أو غير مباشر في صعوبة تعميم فلسفة التعليم الشامل مع جميع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة واستمرار الأخذ

بمنهجية الازدواجية في التعليم والإعداد القائمتين على فلسفة العزل التعليمي للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة عن التلاميذ العاديين.

وعليه فإن وعي المعلم بأهمية ممارسته لسلوكيات العدالة في التدريس، إلى جانب الممارسة الصفية الحقيقة لها، يعد من أهم جوانب إعداد المعلم الشامل أو معلم التربية العامة حتى يصبح فاعلاً في إنجاح التعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة وتوظيفهم في المجتمع الخارجي بعيداً عن التمييز فيما بينهم.

وهذا يتطلب من المعلم أن يترجم قيم المعلم المكتسبة من برنامج إعداده ومنها قيمة العدل إلى ممارسات صفية مع جميع التلاميذ داخل بيئة الصف الدراسي، فمثل هذه القيمة هي الموجه الفعلي لممارساته والمؤشر الملاحظ لتطبيقه السلوكيات العادلة تدريسياً داخل الفصول الدراسية الشاملة، اتفاقاً مع أن القيم هي موجه للسلوك.

فالعدالة التدريسية إنما هي عدالة:

١- تقبل لفئة خاصة من التلاميذ.
٢- تدعيم لهذه الفئة.
٣- تعزيز مناسب لها.
٤- تقييم ملائم لقدراتها.
٥- تنفيذ تدريسي فاعل وفق احتياجاتها.
٦- تفاعل اجتماعي معها إعلاءً لقيمتها.
٧- تغذية راجعة لمستوى تعلمها.
٨- تواصل واتصال بلغتها كبقية التلاميذ.
٩- تهيئة للتدريس تناسبهم.
١٠- تشارك صفي مكافئ.

مثل هذه العدالة في آليات التدريس لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة يشجع هذه الفئة على بقائهم في المسار التعليمي الشامل واكتسابهم المهارات الاجتماعية المناسبة للمشاركة في الحياة المجتمعية.

إن طبيعة بنيان الفصل الدراسي الشامل التي تتسم بالتنوع والتعدد الثقافي والمجموعات العمرية المتباينة، وكذلك الاختلاف في طبيعة الإعاقة، فقد تكون داخله أعضاء ذوي إعاقات متنوعة، هذا يفرض على المعلم أو فريق المعلمين التكيف ومقابلة هذا التنوع بمستوياته ومظاهره الواضحة داخل الفصل الدراسي الشامل، في إطار من العدالة في التدريس التي تسهم في:

١- تلبية احتياجات التنوع بين الدارسين.

٢- تحقيق مخرجات تعليمية جيدة.

٣- توسيع قاعدة الشمول التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة.

٤- إنجاح فلسفة التعليم الشامل.

٥- محو التمايز بين المتعلمين وتوفير فرص التميز فيما بينهم.

في ضوء أهداف ومعايير إنجاز محددة بمعنى التكافؤ في فرص:

(أ) التعليم في نفس المسار الخاص بالعاديين.

(ب) المواطنة الصفية في نفس بيئة الصف.

(ج) التدعيم التعليمي المناسب.

فالتدريس العادل يتطلب أيضاً إعطاء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي الشامل فرصاً تعليمية متكافئة تمكنه من إظهار تميزه وفق قدراته وطبيعة إعاقته ومساعدته في ذلك، والإعلان عن تميزه في الفصل تمشياً مع فلسفة نظرية الذكاءات المتعددة لأنه كذلك قد يكون هذا التميز لاصفياً أو اجتماعياً، المهم أمرين هما:

(أ) توفير فرص التميز وفق قدراتهم حتى ولو كان غير أكاديمياً.
(ب) الإعلان عن هذا التميز إعلاءً لقدراتهم.

فالتنوع في مجتمع الفصل الدراسي الشامل يؤدي إلى تباين في الاحتياجات التعليمية بين كل فئات التلاميذ، والتعليم الشامل يقوم على تقدير واحترام هذا التنوع الذي يجعل بيئة الصف الدراسي تتسم بعدم التجانس الواضح، الأمر الذي يفرض على المعلم التدريس من أجل مقابلة هذا التنوع الكائن بين التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، فيعمل على تلبية الاحتياجات المترتبة على هذا التباين بتوازن تام فيما بينهما، في إطار من العدالة التدريسية أو العدل في الاهتمام والتخطيط نحو مقابلتها لكل التلاميذ دون تفرقة فيما بينهم.

فالتدريس العادل يسهم بدرجة كبيرة في استثمار هذا التنوع القائم في مجتمع الفصل الدراسي الشامل من أجل نجاح الشمول التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة مع التلاميذ العاديين في البيئة الدراسية العادية، حيث يتطلب هذا التدريس أن يكون المعلم العام ومساعده (معلم التربية الخاصة، معلم حجرة المصادر)، أو فريق التعليم في المدرسة الشاملة، على مسافات متساوية بين كل التلاميذ فيما يتعلق بتحديد هذه الاحتياجات، وأولوياتها، وتلبيتها، وبنفس القدر من الاهتمام والرعاية التربوية، بحيث يشعر كل التلاميذ باهتمامه وتدعيمه لهم بنفس الدرجة التي يعطيها لزملائهم، فتكون المساواة الصفية بينهم هي صيغة التفاعل والتعليم في بيئة الصف الدراسي.

لذلك فالمعلم القائم بالتدريس في الفصل الدراسي الشامل مطالب بأن يراعي العدالة في التدريس من أجل تلبية احتياجات التنوع في الفصل، ذلك عند القيام بإعداد الدروس اليومية فيكون محور اهتمامه كيفية مقابلة التنوع لدى التلاميذ والاحتياجات المترتبة عليه داخل الصف وبما يحقق العدالة وأهداف الشمول

التدريسي لفئات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، فيتوجه أدائه التدريسي نحو ممارسة السلوكيات العادلة تدريسياً داخل بيئة الصف الدراسي مع كل التلاميذ في ضوء قبوله لهم أعضاء فيه، وتحمل مسئولية تدريسهم والمحاسبة على أدائه معهم.

فالتدريس العادل ينطلق من فلسفة زيادة التنوع والتباين في مجتمع الفصل الدراسي، حتى أصبح السمة الأساسية المميزة للفصول الدراسية العادية أو الشاملة، وهذا التنوع في زيادة مستمرة بين التلاميذ في القدرات والاهتمامات والثقافات والأخلاقيات وغيرها من قضايا التنوع التي فرضت نفسها على هذه الفصول الدراسية، الأمر الذي يجعل منها تربية متعددة الثقافات، ويصبح من المهم توظيف هذا التنوع تربوياً وتعليمياً.

ومع زيادة التنوع في الفصل الدراسي الذي أصبح واقعاً صفياً داخل المدرسة الشاملة، يجعل على المعلم العام ومساعده، ضرورة الاستفادة من هذا التنوع ومقابلته بما يسهم في اكتساب جميع التلاميذ جوانب التعلم المستهدفة، ودمج التربية المتعددة الثقافات داخل المنهج الدراسي القائمة على أساس التنوع بين التلاميذ، والتفاعل بينهم في ظل المجموعات المتنوعة والاختلافات فيما بينها.

لذلك فإن التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة يتوجه نحو:

١- تدعيم التنوع في مجتمع الفصل الدراسي كواقع من المهم التكيف معه.
٢- بناء مجتمع الفصل الدراسي على أساس ديمقراطي مناسب.
٣- مقابلة الفروق الفردية بين كل التلاميذ.
٤- التوازن بين تلبية كل احتياجات التلاميذ المتنوعة وجعلها أساس التعليم.
٥- الاهتمام بأساليب التعلم المفضلة لدى كل التلاميذ.
٦- تشجيع العمل التشاركي أو التعاوني بين التلاميذ، والمعلمين على حد سواء.

٧- تدريب كل التلاميذ في الفصل الدراسي على ممارسة قيم العدل والاختلاف بشكل إيجابي.

وتوجد عدد من الإستراتيجيات التدريسية التي تدعم التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة بشكل فاعل، منها:

١- التعلم التعاوني. ٢- التدريس التعاوني.

٣- تعليم القرين. ٤- تمثيل الأدوار.

٥- التعلم الفردي. ٦- التدريس بالفريق.

إن تحقيق التدريس العادل في المدارس الشاملة التي تضم جميع التلاميذ، من شأنه أن يحقق ويوفر ما نسميه جودة الحياة المدرسية لكل أعضاء المؤسسة التعليمية خاصة التلاميذ، ذلك بما يسهم في جعل هذه المؤسسة التعليمية جاذبة ومحققة لاحتياجات الفئات المتنوعة من المتعلمين، بحيث تقدم تعليماً وظيفياً مناسباً من الممكن تطبيقه في الحياة خارج مجتمع المدرسة الشاملة في إطار انتقال أثر التعلم من بيئة التعلم المدرسي إلى بيئة المجتمع وسوق العمل.

وحيث أنه من المفترض أن التدريس العادل سوف يضع كل احتياجات التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة على قدر متساو من الأهمية ويخطط القائم به وهو معلم التربية العامة ومعاونوه من فريق التعليم من أجل تلبية هذه الاحتياجات دون إهمال لاحتياجات فئة عن غيرها، ذلك يؤدي إلى تحقيق جودة حياتية لكل التلاميذ في مجتمع الحياة المدرسية، حتى ولو اختلفت هذه الاحتياجات فيما بين التلاميذ بدرجات متفاوتة بينهم، حيث أنه في تلبية هذه المتطلبات والاحتياجات لدى التلاميذ من التعليم سوف يوافق إرضاء لهم من منظور الجودة في التعليم.

ليس ذلك فحسب فالتدريس العادل بما يوفره من بيئة تعليم إنسانية تحترم كرامة المتعلم وإنسانيته وتشعره بأنه مشارك جيد في بناء المعرفة لديه وفي المقررات

التعليمية ذات الصلة بما تتضمنه من أنشطة وتكنولوجيا تعليميـــة، وإســـتراتيجيات تدريس وخبرات متعلمة وأساليب إدارة صفية، من شأنه أيضاً أن يحقق هذه الجودة الحياتية في المدرسة الشاملة ويضمن بقاء ذوي الاحتياجات الخاصة بها.

إن طبيعة المجتمع الإنساني بصفة عامة يغلب عليها التنوع والتباين والاختلاف في السمات والقدرات والخصائص الثقافية فيما يمكن أن نسميه في مجال التربية (الفروق الفردية) بين الأفراد بعضهم البعض، وعلى ذلك فالاختلاف والتباين والتنوع سنة الله في خلقه وكونه، الذي قال في كتابه الكريم {يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ (الحجرات، آية١٣)، وهذا اختلاف وتباين في النوع الإنساني، وحين قال "سبحانه وتعالى" {وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ } (الروم، آية٢٢)، فهذا تباين في اللهجات واللغات واللون البشري بين خلق الله في كونه، وعندما قال تعالى {إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ } (البقرة، آية١٦٤)، وهذه تباين في السنن الكونية، وحين ذكر رب العزة "سبحانه وتعالى" قوله تعالى {وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ } (يوسف، آية٧٦)، فهذا تباين في القدرات والمستويات العلمية، رغم أن الله "سبحانه وتعالى" أيضاً ذكر التباين بينهم في التقدير تعالى {قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ } (الزمر، آية٩)، كما كان التنوع بين المخلوقات أنفسها، فهذا الماء قال فيه الله تعالى {هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَـٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ } (الفرقان ،آية٥٣)، حتى في الحيوانات هناك تنوع فقد

قال تعالى {وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ } (النور، آية٤٥)، نخلص من ذلك أن التنوع هو السمة الأساسية في الكون والحياة والمجتمع، وهو فيه الخير كما قال "صلى الله عليه وسلم" "الناس بخير ما تباينوا" (رواه البيهقي.

وهذا التنوع الموجود في الكون والمجتمع، هو نفسه الموجود في المدرسة كمؤسسة تعليمية وفي فصولها الدراسية، فهي مجتمع تعليمي مصغر يضم تلاميذ متنوعي القدرات والخصائص منهم العاديين ومنهم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وقد أمرنا أن نعامل كل التلاميذ كأعضاء مجتمع إنساني مدرسي بسلوكيات عادلة لمقابلة هذا التنوع بين التلاميذ الذي هو سنة كونية وفريضة شرعية إلهية منصوص عليها بقوله تعالى{وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ } (هود، آية١١٨)، أي على هذا التنوع والتباين، الذي ينبغي التعامل معه تربوياً وتعليمياً ومجتمعياً في ضوء بعض الموجهات منها التكليف على قدر الاستطاعة{لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} (البقرة، آية٢٨٦)، وقوله "صلى الله عليه وسلم" "أمرنا معاشر الأنبياء أن نعامل الناس على قدر عقولهم"، ولكن في ضوء مبدأ العدالة في التدريس بين كل التلاميذ في نفس الفصل الدراسي الذي يضم فئات متنوعة من التلاميذ.

وينبغي أن ندرك أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نلغي هذا التنوع بين التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة، ولكن من الممكن أن نقابل هذا التنوع في ضوء الإجراءات التدريسية المتبعة داخل الفصول الدراسية، تلك التي تستند على

العدالة في التدريس بين كل التلاميذ في ضوء طبيعة التنوع بينهم في القدرات والخصائص والإمكانات في التعلم.

وذلك يفرض على المعلم القائم بالتدريس في الفصول الشاملة أن يمتلك المهارة في التدريس لمجتمع متنوع من التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة بعدالة تدريسية بحيث يقدم تعليماً لكل تلميذ وفق ما لديه من قدرات على التعلم ووفق ما يريد أن يتعلمه وباستخدام إستراتيجيات تعليمية تحقق الشمول بين كل التلاميذ استناداً إلى التدريس العادل الذي يقدم فرص متساوية ومتكافئة في التعلم للمجتمع المتنوع من التلاميذ.

ولذلك فإن المعلم العام في الفصول الدراسية الشاملة مطالب بأن يتعامل مع هذا المجتمع من التلاميذ القائم على التنوع والتباين ويقدم تعليمه لهم جميعاً دون إهمال هذا الاختلاف بين التلاميذ، أو الانحياز في التعليم لفئة من التلاميذ على أخرى، فالجميع أعضاء في مجتمع الفصول الدراسية الشاملة لهم نفس الحقوق التعليمية، التي منها تلبية احتياجاتهم التعليمية في ظل التنوع الموجود بينهم، من خلال تقديم التدريس العادل الذي يتطلبه التعامل مع هذا التنوع داخل الفصل الدراسي الجامع أو القائم على التباين.

إن التنوع في مجتمع الفصل الدراسي الشامل أمراً واقعاً ومرآته الفروق الفردية بين التلاميذ متباينى القدرات التعليمية وعلى ذلك فإن المعلم العام مطالب بالتكيف والتواءم مع هذا التباين الموجود بين أعضاء الفصل الدراسي، من خلال اكتسابه مهارة التدريس المتعلقة بمقابلة التنوع والفروق الفردية بين كل فئات التلاميذ، بحيث يلبي احتياجاتهم المتنوعة في مواقف التعلم بطريقة عادلة تدريسياً تتاح فيها الفرص لكل التلاميذ لممارسة التعلم والمشاركة في أنشطته وفعالياته، وهذا يعني أن المعلم العام عليه أن يستخدم من الإستراتيجيات التدريسية التي تحقق التكافؤ

والمساواة في فرص التعلم، وتحقق التعلم النشط والعدالة في التدريس من جانب المعلم داخل الفصل الدراسي التي تتاح فيها كل الفرص التعليمية لجميع التلاميذ للمشاركة في مواقف التعلم وممارساته بصورة عادلة تدريسياً بحيث يتحمل كل التلاميذ مسئوليتهم في تحقيق التعلم داخل حجرات الدراسة من أجل التكيف مع متطلبات التنوع في مجتمع الفصل الدراسي الشامل وتلبية الاحتياجات القائمة على التنوع بين كل التلاميذ من خلال العدل في التدريس.

إن من أهم الأسس التي يقوم عليها التعليم الشامل للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، حتى في نوعية المعلم فيشمل المعلم العام والمعلم الخاص لكل دوره في التعليم داخل وخارج الفصول الدراسية الشاملة، وهذا اللا تجانس يتطلب أن تتحقق المساواة والتكافؤ التعليمي بين كل التلاميذ غير المتجانسين في التدريس بما يضمن العدالة التدريسية لهم، ويحقق أهداف تعليماً شاملاً فاعلاً يكتسب من خلاله كل التلاميذ المهارات الاجتماعية والأكاديمية والقيم الأخلاقية ومنها العدل، الذي يمارسه معهم المعلم العام ويعاونه المعلم الخاص وكل فريق التعليم.

فمفاهيم التجاهل، الإهمال، السخرية، الإعراض، الاستهزاء، وغيرها يصبح لا مكان لها في ظل التدريس التي يكافئ بين كل التلاميذ، ويعدل بينهم في كل نشاطات الفصل الدراسي التي تتضمن أو تشمل كل سلوكيات العدل من أجل التنوع ذلك النمط السائد حقيقة في كل الفصول الدراسية الشاملة، فنجد فيها العدل في:

١- الإدارة الصفية لبيئة الفصل الدراسي.
٢- التفاعل الصفي بين كل من المعلم والتلاميذ.
٣- توجيه الأسئلة الصفية لكل التلاميذ.
٤- المشاركة في تنفيذ التعليم داخل الفصل الدراسي.

٥- إصدار الأحكام التقيمية على سلوكيات وإنجازات التلاميذ.
٦- آليات التدعيم التعليمي لكل التلاميذ كالتعزيز والتغذية الراجعة.
٧- أساليب المدح والثناء المستخدمة مع التلاميذ.
٨- فنيات الثواب والعقاب داخل الصف الدراسي.
٩- طبيعة ونوعية الواجبات المنزلية بين كل التلاميذ.
١٠- المخاطبة والمناداة الصفية.
١١- طرق التفاعل غير اللفظي كالتلميحات والتعبيرات المختلفة.

إن التنوع في مجتمع الفصل الدراسي بين كل التلاميذ يستلزم التدريس العادل من المعلم ومعاونوه، كما يتطلب التنوع في:

١- صياغة الأهداف التعليمية.
٢- مصادر التعليم والتعلم المستخدمة.
٣- طرق التدريس المتبعة في تعليم المحتوى الدراسي.
٤- الأنشطة التعليمية المتطلبة.
٥- أنماط التفاعل اللفظي وغير اللفظي في البيئة الصفية.
٦- أساليب التقويم المستخدمة.
٧- فنيات التدعيم التعليمي وأوجه التعليم المساند.
٨- الواجبات المنزلية والتطبيقات خارج المدرسة.

*** التدريس العادل وفلسفة التعليم الشامل:**

يرتبط التعليم الشامل بأهمية الجمع والشمول بين كل من التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس وفصول تعليمية واحدة دون الفصل بينهم، وعلى هذه المدارس أن تكيف برامجها وفرق التعلم فيها لتتناسب مع طبيعة وخصائص وقدرات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، ومع فلسفة التعليم اللا متجانس

مجتمعياً، أي الذي يضم فئات تعليمية غير متجانسة في القدرات والسمات والمهارات المتطلبة للتعليم الشامل.

وهذا يعني أن فلسفة التعليم الشامل تتعلق بضرورة تحقيق تعليم متكافئ ومتساو (متعادل) لكل التلاميذ بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، بعيداً عن المسارات التعليمية المميزة بين التلاميذ في ضوء ما لديهم من إعاقات مختلفة، كما تتعلق أيضاً بضرورة التوجه نحو تكييف البيئة التعليمية، وفرق التعليم لتناسب التعامل وتقديم الخدمات التعليمية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة في المسار التعليمي الواحد وهو التعليم الشامل لكل التلاميذ من أجل تحقيق تعليم عادل لكل أعضاء الفصل الدراسي.

فإذا كانت الفلسفة الرئيسة للتعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة تستند على تحقيق العدالة التعليمية لهم مع غيرهم من التلاميذ العاديين، فهذا يتطلب إجراءات تدريسية تنشد العدالة بين كل التلاميذ أعضاء الفصل الدراسي الشامل، بمعنى أن يأتي التدريس عادلاً انطلاقاً من فلسفة النظام الذي يؤدي من خلاله، وإلا كان التعليم الشامل شكلياً دون أن يحقق أهدافه المتطلبة في ظل الشمول التعليمي كحق لكل التلاميذ في المجتمع.

إن الحركة المجتمعية تجاه تطبيق فلسفة ونظام التعليم الشامل تقوم على مبدأ تحقيق المساواة التعليمية وتكافؤ الفرص بين التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة والتلاميذ العاديين، وهذه المساواة التعليمية تتطلب في المقام الأول عدل تدريسياً من المعلم القائم بالتدريس في الفصل الدراسي الشامل، من شأنه أن يحقق هذه المساواة التعليمية ويشعر التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بعضوية حقيقية وظيفية في مجتمع التعليم الشامل بعيداً عن الشكلية أو المكانية الظاهرية فيه، لذلك من الضروري أن

تتحقق في ظل نظام الشمول التعليمي للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الشاملة المعادلة التربوية التالية:

التعليـــــم الشامـــل= التدريس العـــــادل

وهذا يعني أن التدريس العادل إجراء تنفيذي لتحويل فلسفة التعليم الشامل من مجرد أفكار نظرية ورؤى تربوية إلى واقع تطبيقي يمارس في الفصول الدراسية الشاملة ومدارسها بعكس الهدف العام من الشمول التعليمي وهو المساواة التعليمية والتربوية بين كل التلاميذ بما يضمن بقاء ونجاح استمراريتهم كذوي احتياجـــات خاصـــة في المدارس الشاملة.

فمعلم التربية العامة (المعلم العام) في الفصول الدراسية الشاملة عندما يضـــع من أولوياته التدريسية، وتفاعلاته الصفية الاهتمـــام بالتلاميـــذ ذوي الاحتياجـــات الخاصة، وكذلك في أنشطة التعليم، فهذا مؤشر نحو ممارسة التدريس العـــادل مـــن جانب المعلم العام لكل التلاميذ، عندما يظهر تعاوناً تاماً ومستمراً مع معلم التربيـــة الخاصة المعاون في الفصل الدراسي الشامل من أجل التلاميـــذ ذوي الاحتياجـــات الخاصة، فهذا توجه نحو تحقيق العدالة التدريسية لكل التلاميذ دون إهمال أو تمييز لفئة عن غيرها، فمن الضروري مقابلة الفروق الفردية بين كل التلاميذ بطريقة مناســـبة وعادلة.

إن التمسك بفلسفة عدم الاستبعاد التي يقوم عليها نظام التعلـــيم الشـــامل لذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على تحويلها إلى ممارسات مدرسية وصفية، لـــن يتأتي ذلك إلا من خلال التدريس العادل لكل التلاميذ دون تفضيل فئة على أخرى، لأنه مع شعور التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بهذه العدالة التدريسية يجعل هنـــاك رغبة لديهم في البقاء في هذا النظام ويزيد مستوى الإنجاز الأكاديمي والاجتماعي لكل التلاميذ المنتمين إلى التعليم الشامل، بل قد تمثل هذه الاستمرارية تشجيعاً لأعضـــاء

آخرين من ذوي الاحتياجات الخاصة في هذا النوع من التعليم سعياً لإنجاح تعميمه بين التلاميذ.

فطالما أن هناك تدريساً عادلاً يقوم على:

(أ) احترام قدرات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

(ب) يمارس فيه مثل هؤلاء التلاميذ التعلم الإيجابي.

(ج) يتفاعل من خلاله هؤلاء التلاميذ مع بقية أعضاء الفصل الدراسي.

(د) التكيف مع الفروق الفردية بين كل التلاميذ.

(هـ) تدعيم المبدأ الإنساني في التدريس، وديمقراطية التعلم.

فإن ذلك من شأنه أن ينجح فلسفة نظام التعليم الشامل.

لذلك فإن تدعيم مبدأ وقيمة العدالة التدريسية مع التلاميذ ذوي الاحتياجات يعد من أهم المبادئ والقيم التي يقوم عليها نظام التعليم الشامل بفلسفته التي تدعو إلى تحقيق المساواة التعليمية بين كل التلاميذ، وإلا أصبح هذا النظام لا يعبر عن شمول حقيقي للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا يعد كونه أكثر من موضع صفي جديد أو بيئة تعليمية جديدة لمثل هؤلاء التلاميذ دون أن يمارسون تعليماً متكافئاً كبقية التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل، ويكون هناك احتمالية لفشل مثل هذا النوع من التعليم في أحتواء كل فئات التلاميذ في المدرسة الشاملة، ويظل التعليم الانعزالي هو السائد في تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وعليه تكمن أهمية تدريب المعلم على ممارسة مبدأ العدالة التدريسية، والموجه الفني على كيفية مراقبة إجراءات تدريسه صفياً للحكم على أداء المعلم العادل.

إن سلوكيات التدريس العادل تبدو بلا شك متطلبة في كل الممارسات التدريسية للمعلمين بصفة عامة، إلا أنه أيضاً من المهم التأكيد عليها في البيئات الدراسية التي تضم فئات متنوعة من التلاميذ خاصة التلاميذ ذوي الاحتياجات

الخاصة في الفصول الدراسية الجامعة (الشاملة) مع قرنائهم من التلاميذ العاديين في نفس هذه الفصول الذين هم الأعضاء الأساسيين فيها، ويعد التلاميذ الآخرين أعضاء متضمين إليهم ليكونوا جزء من نسيج هذه الفصول الدراسية كبقية التلاميذ.

ويأتي التأكيد على أهمية التدريس العادل في البيئات الدراسية الشاملة انطلاقاً من أن هذا التدريس يتطلب إتقان المعلم العام لهذه الفصول الدراسية لمهارات التدريس التي تمكنه من الممارسة التدريسية مع كل فئات التلاميذ، في الوقت الذي يفتقد فيه معظم المعلمين لمثل هذه المهارات بل لفلسفة وثقافة التدريس الشامل لكل فئات التلاميذ العاديين والمعاقين معاً في نفس الفصول الدراسية، الأمر الذي قد يؤثر في السلوكيات التدريسية للمعلمين خاصة مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، مما قد يعوق نجاح التعليم الشامل وبقاء هؤلاء التلاميذ في مثل هذا النوع من التعليم.

وتعد مهارات التدريس الأساسية (التخطيط – التنفيذ – التقويم) هي نفسها لكل البيئات الدراسية، ولكل المعلمين إنما الاختلاف يكمن في كيفية ممارستها وتوظيفها داخل الفصول الدراسة بالدرجة والكيفية التي تلاءم كل أعضاء مجتمع الفصل الدراسي، وتسهم في تحقيق أهداف التعليم فيها، وإحداث النجاح الأكاديمي لكل التلاميذ وإنماء مهاراتهم المختلفة وبالتالي فعالية النظام التعليمي ومؤسساته من خلال التلاميذ كمخرجات تعليمية لهذا النظام.

وهذا الأمر يتطلب من معلم التربية العامة في الفصل الدراسي الشامل أن يمارس هذه المهارات التدريسية بشكل ينعكس من خلاله السلوكيات التدريسية التي تشعر التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بأمرين مهمين هما:

(أ) العدالة التدريسية بين كل التلاميذ.

(ب) العضوية الحقيقية في الفصل الدراسي لكل التلاميذ.

باعتبار أنه بموجب التحاق التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم الشامل وقبولهم فيه، أصبحوا أعضاء في هذا المجتمع الدراسي الشامل لهم نفس الحقوق التي يأخذها كل التلاميذ، والتي من خلالها يمارس المعلم كل السلوكيات التدريسية التي تلبي وتعطي لهم هذا الحق التعليمي وفي ضوء عدالة تعليمية وتدريسية حقيقية.

فالمعلم تظهر عدالته التدريسية حينما يفكر في التخطيط للدرس وتدريسه وعندما يستعد لتنفيذ التدريس، ويتوجه نحو تقويم فعالية التدريس ومستوى الأداء الذي وصل إليه كل التلاميذ، فلا يمكن لمعلم عادل تدريسياً أن:

١- يصوغ أهداف تدريسية مناسبة لفئة معينة من التلاميذ.
٢- يختار الأنشطة والوسائل التعليمية الملاءمة للتلاميذ العاديين فقط.
٣- يستخدم طرق تدريس لا تناسب التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.
٤- يقوم التلاميذ بطرق مناسبة لفئة من التلاميذ دون غيرها.
٥- يعزز فئة من التلاميذ ولا يعزز الفئة الأخرى.
٦- يوزع اهتمامه بالتلاميذ العاديين دون المعاقين.
٧- يتفاعل صفياً مع التلاميذ العاديين فقط.
٨- يوجه أسئلته وحواره الصفي للتلاميذ العاديين دون المعاقين.
٩- يستخدم تهيئة غير مناسبة لكل فئات التلاميذ المعاقين.
١٠- يعطي تدريبات منزلية للتلاميذ العاديين فقط.
١١- يعطي تدعيماً تعليمياً للتلاميذ العاديين ويتجاهل معلم التربية الخاصة المنوط به تقديم تدعيم لذوي الاحتياجات الخاصة.
١٢- يتواصل مع أولياء أمور فئة من التلاميذ دون غيرها.
١٣- يتعرف على قدرات وخصائص بعض التلاميذ دون غيرهم ويتعامل معهم تدريسياً في ضوئها.

١٤- يشرك فئة التلاميذ العاديين في الأنشطة اللاصفية دون التلاميذ غير العاديين.

١٥- يشرك التلاميذ العاديين في وضع قواعد إدارة الصف الدراسي دون أن يشرك التلاميذ غير العاديين.

إنما يعد الأمر على النقيض من ذلك تماماً، فالمعلم العادل تدريسياً يعي بدرجة كبيرة مجتمع الفصل الدراسي الشامل وعلى ثقافة بخصائص وقدرات أعضائه بالدرجة التي تمكنه من تخطيط وتنفيذ وتقويم تدريسه في ضوء الحق التعليمي لكل التلاميذ المشاركين في العملية التعليمية، وهذا يدفعنا إلى التأكيد على أن معلم التربية العامة قبل بعضوية هؤلاء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بهذه الفصول المكلف بتقديم التعليم وممارساته فيها مع كل التلاميذ، وكان يمكن للمعلم أن يقبل في بداية الأمر بمبدأ الرفض بقبول عضوية مثل هؤلاء التلاميذ، إنما وقد ارتضى بمنطق اللا رفض وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين كل التلاميذ فهو مطالب بممارسة تعليمية عادلة لا تفرق بين التلاميذ إلا بقدر ما تراعي ما بينهم من فروق فردية بعيداً تماماً عن التمايز أو التفرقة فيما بينهم.

ولذلك فإن المعلم القائم بالتدريس في مثل هذه الفصول الدراسية الشاملة، من الأمور التي تجعل من سلوكياته التدريسية تتوجه نحو العدالة بين كل التلاميذ، أن يضع عند تخطيطه وإعداده للتدريس تصوراً لكيفية تحقيق العدالة التدريسية لجميع أعضاء الفصل الدراسي، فيتساءلأ، على سبيل المثال:

- كيف أحقق العدالة التدريسية بين طلابي في الفصل الدراسي؟.
- ما هي السلوكيات العادلة التدريسية التي من المتطلب أن أدارسها مع الطلاب؟.
- ما أفضل الإستراتيجيات التدريسية التي تحقق العدالة التدريسية بين الطلاب وتعد مناسبة لهم؟.

- كيف أساهم في جعل التلاميذ المعاقين يشعرون بعضوية حقيقية في الفصل الدراسي الشامل؟.
- ما أفضل الطرق التي تحقق التواصل والتفاعل الاجتماعي بين التلاميذ العاديين والمعاقين في المدرسة الشاملة؟.
- كيف يمكن إدارة الصف الدراسي بكفاءة بين التلاميذ العاديين وغير العاديين؟
- ما الإستراتيجيات الملاءمة التي تضمن بقاء التلاميذ المعاقين في التعليم الشامل في الفصل الدراسي؟.
- ما آليات تنفيذ مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية بين كل التلاميذ داخل الفصل الدراسي الشامل؟ وكيف نمارسه إجرائياً بما يحقق هذا المبدأ الإسلامي التربوي؟.

إن مثل هذه التساؤلات وغيرها والتي تشابه إلى حد كبير إستراتيجية التساؤل الذاتي، من الممكن عندما يسعى المعلم للاستجابة عليها، فإنه بذلك يتوجه إلى ممارسة التدريس العادل مع التلاميذ العاديين وغير العاديين في الفصول الدراسية الشاملة، مما يضمن أداء الحقوق التعليمية للتلاميذ غير العاديين في ظل نظام التعليم الشامل، وبالتالي تحقيق الإنجاز الأكاديمي والاجتماعي المطلوب الوصول إليه لكل التلاميذ.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن إتباع إستراتيجية التساؤل الذاتي من جانب المعلم، تتطلب تدريباً ذاتياً على كيفية تنفيذها إجرائياً داخل الفصول الدراسية من خلال أساليب مناسبة وطرق متاحة لمعلمي التربية العامة كالبروفة قبل الأداء وغيرها من الأساليب التي تتيح لكل المعلمين الوصول بأدائهم التدريسي لمستوى يحقق العدالة التدريسية مع كل التلاميذ أيضاً كإستراتيجية التدريب المصغر، والتدريب التعاوني بين معلمي المواد الدراسية المختلفة وبين أعضاء فريق التعليم في المدرسة الشاملة، لأن

الأصل في التعليم المساواة والعدالة وتكافؤ فرص التعليم بين كل أعضاء المجتمع التعليمي.

إنه المهم تربوياً أن يتم تدريس قيم العدالة في برنامج إعداد المعلم قبل الخدمة، وبرنامج تدريبه أثناء الخدمة، وتضمينها عبر مناهج الدراسة في هذه البرامج من أجل اكتساب المعلمين لفلسفة العدالة وقيمها وممارسات تنفيذها في إطار المؤسسة التعليمية، وكذلك تنفيذ إجراءاتها تدريسياً داخل الفصول الدراسية. وعلى ذلك يصبح من المتطلب إدماج قيم العدالة بكافة أشكالها داخل برامج إعداد المعلم للوعي بثقافتها ومفهومها وكيفية تطبيقها مع مجموعة الزملاء من المعلمين أثناء العمل المدرسي أو التدريس التعاوني، وكذلك تطبيقها داخل الفصول الدراسية مع مجموعات متفاوتة من التلاميذ، ومختلفة القدرات خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة.

ذلك لأن في تطبيق العدالة التدريسية إسهام في تحقيق المساواة التعليمية بين جميع التلاميذ، كما أن في تحقيق المساواة بين كل التلاميذ يعد مؤشراً فاعلاً من مؤشرات تحقيق العدالة التدريسية بين كل التلاميذ داخل مجتمع الفصل الدراسي الشامل بكافة مستوياته من التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة.

فمهمة المعلم في الفصول الدراسية الشاملة الإسهام في إعداد التلاميذ وتعليمهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع من منظور تقديم تعليم عادل لكل هؤلاء التلاميذ، وهذا يتطلب منه كمعلم أن يؤلف بين مجموعات متفاوتة من التلاميذ في القدرات والسمات بما يحقق مبدأ المساواة في التعليم، ويظهر العدالة في التدريس ليصل مجتمع مجموعات الفصل الدراسي الشامل لمستوى متكافئ إلى حد ما في الإنجاز الأكاديمي والاجتماعي لهذه المجموعات الدراسية داخل المؤسسة التعليمية التي تهدف لإعداد هؤلاء التلاميذ جميعاً للحياة في المجتمع.

فالمدرسة وهي مؤسسة تعليمية تعد الأفراد لتحقيق أهداف المجتمع في ظل عدالة مجتمعية واضحة بينهم، ولذلك فإن عدم توافر العدالة التدريسية يعد معوقاً لإنجاز عدالة اجتماعية شاملة فاعلة بين كل الأفراد، وبالتالي عجز المدرسة عن تحقيق أهدافها المكلفة بها في ضوء ما تتطلبه الجودة الشاملة، الأمر الذي يتطلب من المسئولين عن التعليم إعادة النظر في تقييم هذه المؤسسة على اعتبار أن تحقيق العدالة التدريسية بين كل التلاميذ فيها أي في المؤسسة التعليمية (المدرسة) يعد من معايير تقويها في ضوء أن العدالة الاجتماعية من مكوناتها العدالة التدريسية بين مجتمع التلاميذ، وأن من متطلبات العدالة الاجتماعية من المؤسسة ما يلي:

١- قبول كل التلاميذ أعضاء دون قيود.
٢- إكسابهم المهارات الاجتماعية وفق قدراتهم.
٣- تقديم فرص تعليم متساوية لهم.
٤- العدل بينهم في التدريس والتعامل والمشاركة في الحياة المدرسية.
٥- تحقيق التدريس لهم على أساس مجتمعي يدربهم على المهارات الحياتية وتوظيف المهارات المتعلمة.

ولهذا من المأمول تربوياً أن يكون استيعاب المدرسة لكل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة أعضاء فيها من المعايير التي تقوم في ضوئها الجودة الشاملة والاعتماد التعليمي لهذه المدرسة، لقدرتها على التكيف مع كل مجتمع التلاميذ.

إن في تحقيق المساواة في فرص التعليم بين مجموعة من التلاميذ مختلفة القدرات، سوف يعمل على التوجه نحو تحقيق العدالة في التدريس من أجل تلبية الاحتياجات المتنوعة لمجموعة التلاميذ، وهذا يتطلب بشكل ما تحقيق عدة أمور منها:

١- تربية متكافئة لكل التلاميذ دون الاعتبار لما بينهم من فروق فردية، وهذا لا يعني التغاضي عن مقابلة هذه الفروق الفردية وإنما يتم تدعيم مقابلتها بما يناسب التلاميذ الأعضاء في مجموعة الفصل الدراسي الشامل.

٢- تدريب مكافئ لكل المعلمين المسئولين عن التعليم في الفصول الدراسية الشاملة، بصفة خاصة ما يرتبط بسلوكيات التدريس العادل، وكفايات التدريس الشامل لكافة فئات التلاميذ.

٣- تدريب متساو لكل التلاميذ على المهارات الأكاديمية والاجتماعية المتطلبة للتعامل والتواصل مع فئات متنوعة من التلاميذ داخل الفصل الدراسي الشامل.

فمن الضروري أن يعي المعلم أن العدالة التدريسية بين كل التلاميذ يتطلب تقديم تربية متكافئة أو مساواة في التربية وفي نفس فرص التعليم مما يقتضي دراسة الأسباب التي تقف وراء عدم المساواة بين التلاميذ وعلاجها من أجل تحقيق العدالة التدريسية، لأن في عدم تحقيق المساواة في النظم التربوية من شأنه أن يخلق مشكلات في العدالة الاجتماعية التي تعد العدالة التدريسية جزء منها.

إن عدم المساواة في فرص التعليم المدرسية لجميع التلاميذ يعوق تحقيق العدالة التدريسية داخل محيط المدرسة عامة، وفي الفصل الدراسي الشامل بصفة خاصة، ذلك قد يرجع لعدة أسباب، منها:

١- عدم كفاية تدريب المعلم المسئول عن التعليم في الفصول الدراسية الشاملة.

٢- ضعف قبول التلاميذ المعاقين في مجتمع الفصل الدراسي الشامل من المعلم والتلاميذ العاديين.

٣- تدني مستوى المؤسسة التعليمية في مدى ملاءمتها لاستقبال التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

وهذا يتطلب تدريب المعلم بشكل ملاءم، وإقناع كل من التلاميذ العاديين والمعلم العام بقبول ذوي الاحتياجات الخاصة، وتجهيز المؤسسة التعليمية من أجل التعليم الشامل بمشاركة مجتمعية.

وبصفة عامة فالمدرسة كمؤسسة تعليمية مجتمعية مطالبة بـ:

١- بناء مجتمع تدريسي عادل لكل التلاميذ.

٢- تحقيق المساواة بين كل التلاميذ في فرص التعليم.

٣- الإدارة العادلة لمجتمع المدرسة.

٤- تعميق مبدأ المواطنة بين كل التلاميذ، أقصد المواطنة التعليمية، بأن المدرسة وطن تعليمي لكل أعضائه لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

٥- المراقبة الفاعلة لسلوكيات العدل التدريسي من جانب المعلمين وحثهم على ممارستها من أجل كل التلاميذ، وجعل مراقبة هذا الجانب جزء من تقييمهم من أجل تحسين الأداء التدريسي مع كل التلاميذ.

إن من أهم متطلبات تحقيق العدل التدريسي في البيئات الدراسية الشاملة ضرورة:

١- توفير المعلم العام الذي يمتلك مهارات التدريس في الفصول الدراسية الشاملة.

٢- توفير التدعيم الخارجي للمعلم العام من أجل التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة، لذوي الاحتياجات الخاصة سواء:

(أ) معلم التربية الخاصة المساعد.

(ب) حجرة المصادر.

٣- تجهيز البيئة الدراسية المدرسية والصفية بما يستوعب التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث يمارسون مهام التعليم كبقية التلاميذ العاديين في الفصول الدراسية الشاملة.

٤- تهيئة مجتمع التلاميذ العاديين والمعلمين لاستقبال التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وتقبلهم والإسهام في استيعابهم كأعضاء في مجتمع المدرسة والفصل.

٥- ممارسة السلوكيات العادلة تدريسياً عند مستوى التطبيق الواقعي بين كل التلاميذ من جانب المعلمين داخل الفصول الدراسية الشاملة.

٦- تحقيق المساواة في تكافؤ الفرص التعليمية لكل التلاميذ في ظل التباين والاختلاف بين مجموعات التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة، وهذا يتطلب التكيف من جانب المعلم مع قدرات التلاميذ، فالمعلم مطالب بممارسة قيم العدالة التدريسية مع التلاميذ لتحقيق نواتج التعلم المرغوبة لهم، وتحقيق جودة التعلم، وبالتالي جودة المدرسة التعليمية ونجاحها في استيعاب التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولعله من المسلم به تربوياً أن التلاميذ بمختلف فئاتهم يأتون للمدرسة بدافع التعلم، ورغبة قوية في الاستفادة مما يتعلم فيها، بصفة خاصة إن كان المسار التعليمي الذي يلتحق به المتعلم كان اختياراً له، ورغبة منه في الالتحاق بهذا المسار التعليمي، فالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة عندما يلتحقون بالمدرسة الشاملة مع قرنائهم العاديين في ضوء رغبتهم في التعليم في نفس الفصول الدراسية التي يتعلم فيها بقية التلاميذ العاديين، فإنه يكون لديهم الدافعية نحو مواصلة التعلم والاستمرار في بيئة التعليم الشامل مع المعلم وبقية أعضاء الفصل الدراسي، ذلك يتطلب من معلم التربية العامة أن يعمل نحو ضمان بقاء التلاميذ ذوي الاحتياجات في الفصول الدراسية الشاملة، وهذا يتطلب تدريساً عادلاً يسعى المعلم من خلاله إلى:

١- جعل بيئة الفصل الدراسي الشامل آمنة يسود فيها التعاون بين جميع التلاميذ والحب فيما بينهم.

٢- توفير مناخ صفي يتيح الفرصة لجميع التلاميذ من العمل التعاوني.

٣- إشعار جميع التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل بعضويتهم في الفصل الجامع وأن لهم فاعليتهم واحترام لآرائهم.

٤- الإسهام في تكوين وبناء صداقات جيدة بين التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وبين بقية التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل.

٥- تشجيع كل أعضاء الفصل الدراسي الشامل في التواصل مع بعضهم البعض بلا خوف أو تردد، وضرورة قبول الآخر لكل منهما.

٦- إعلان قبوله هو والتلاميذ العاديين لعضوية زملائهم من التلاميذ غير العاديين في الفصل الدراسي الشامل ويبرهن على ذلك القبول في إجراءات وسلوكيات الفصل الدراسي.

إن التدريس العادل للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الشاملة، يتطلب أن تسعى المدرسة الشاملة إلى:

١- تحقيق المساواة بين التلاميذ في فرص التعلم.

٢- مشاركة جميع التلاميذ عاديين وغير عاديين في تحقيق إيجابية للمدرسة الشاملة.

٣- توفير التعلم في مجموعات غير متجانسة تضم التلاميذ العاديين والتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة معاً لتعلم قيم المشاركة والتعاون وتقبل الآخر.

٤- إتباع الأسلوب الديمقراطي في الإدارة المدرسية وحث المعلمين على الإدارة الصفية الديمقراطية بين جميع التلاميذ.

٥- تنمية الشعور لدى جميع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم مصدر اهتمامهم أي اهتمام جميع أعضاء فريق التعليم في المدرسة.

كذلك التدريس للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة، يتطلب أن يسعى المعلم العام إلى ما يلي:

١- سيادة الأسلوب التعاوني في التعلم.

٢- التواصل الدائم والقوي بين المعلم والفئات المتنوعة من التلاميذ بقدر متكافئ.

٣- مناداة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل بما يحبون فلا ينبغي مناداة أي منهم مثلاً يا أصم أو يا أعمى وهكذا.

٤- توفير فرص مناسبة في التعلم تشعر التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم مسئولون عن تعلمهم.

٥- دعم علاقات التعاون بين جميع أعضاء الفصل الدراسي الشامل المعلم – التلاميذ العاديين- التلاميذ المعاقين – المعلم المساعد.